

الزَّجْرُ الْمُبِينُ

لأَوْسِ الْمُؤَزِّنِيَّ الرَّبِيعِيِّ
عَنِ الْكِتَابَةِ فِي الدِّينِ

دِرَاسَةٌ: أَثَرِيَّةٌ، مَنْهَجِيَّةٌ، عِلْمِيَّةٌ فِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِالرَّدِّ عَلَى الْجَاهِلِ إِذَا كَتَبَ فِي الدِّينِ، لِيُزَجِّرَهُ عَنْ
كِتَابَتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَمِنْ بَابِ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ،
فَيَنْزَجِرُ، وَيَنْدَحِرُ، وَالْوَيْلُ فِي الْقُبُورِ.

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فَزْرِي بَابَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَمْرِيِّ

حَفِظَ اللَّهُ رُوحَهُ

الزَّخْرُ الْمُبْدِي

لأَوْسِ الْمُؤَزِّبِيِّ الرَّبِيعِيِّ
عَنِ الْكِتَابَةِ فِي الدِّينِ

دِرَاسَةٌ: أَثَرِيَّةٌ، مَنْهَجِيَّةٌ، عِلْمِيَّةٌ فِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِالرَّدِّ عَلَى الْجَاهِلِ إِذَا كَتَبَ فِي الدِّينِ، لِيُزَجِّرَهُ عَنْ
كِتَابَتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَمِنْ بَابِ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ،
فَيُزَجِّرُ، وَيُنْدَجِرُ، وَالْوَيْلُ فِي الْقُبُورِ.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الزَّجْرُ الْمُبِينُ

لأَوْسِ الْمُؤَزَّنِيَّيْنِ الرَّبِيعِيَّ
عَنِ الْكِتَابَةِ فِي الدِّينِ

دِرَاسَةٌ: أَثَرِيَّةٌ، مَنْهَجِيَّةٌ، عِلْمِيَّةٌ فِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِالرَّدِّ عَلَى الْجَاهِلِ إِذَا كَتَبَ فِي الدِّينِ، لَزَجْرِهِ عَنْ
كِتَابَتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَمِنْ بَابِ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ،
فَيَنْزَجِرُ، وَيَنْدَحِرُ، وَالْوَيْلُ فِي الْقُبُورِ.

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فُؤَادِي بَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَشْرَمِيِّ

حَفَظَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْ هَذَا الْجَاهِلِ الْحَدَّادِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي الْعِلْمِ بِجَهْلٍ مُرَكَّبٍ،
لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْجَاهِلِ الرَّبِّيْعِيِّ

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «إِتْحَافِ الْقَارِي»
(ص ٨٥): (هَذَا الَّذِي خَرَجَ عَنِ الْحَقِّ مُتَعَمِّدًا لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَنْهُ.
* بَلْ يَجِبُ أَنْ يُكْشَفَ أَمْرُهُ، وَيُفْضَحَ خِزْيُهُ حَتَّى يَحْذَرَهُ النَّاسُ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنْ فِي دِينِنَا الْإِسْلَامِيِّ لَا بَأْسَ بِالرَّدِّ عَلَى: «أَوْسِ الْمُؤَزَّنِيْقِي»^(١) الْجَاهِلِ،
حَتَّى لَوْ كَانَ جَاهِلًا فِي الْعِلْمِ لِفَضْحِهِ بَيْنَ النَّاسِ مَا دَامَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَسْتَرَعَ عَلَى
جَهْلِهِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَأَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ خُطَابَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا يُخَاطَبُ
خُطَابَ الْمُبْتَدِعِينَ

* فَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (ج ١ ص ٥٠)؛
أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالرَّدِّ عَلَى الْجَاهِلِ إِذَا خَاصَّ فِي الْعِلْمِ، وَنَشَرَ جَهْلُهُ بَيْنَ النَّاسِ لِفَضْحِهِ بَيْنَهُمْ.
حَيْثُ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (ج ١ ص ٥٠)؛
بِقَوْلِهِ: (رَأَيْتُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُخَاطَبُ خُطَابَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ الْبَلِيعَ،
وَالنَّكَالَ الْوَجِيعَ الَّذِي يَلِيقُ بِمِثْلِهِ مِنَ السُّفَهَاءِ، إِذَا سَلِمَ مِنَ التَّكْفِيرِ، فَإِنَّهُ لِحُجْلِهِ لَيْسَ لَهُ
خِبْرَةٌ بِالْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تُتَلَقَّى مِنْهَا الْأَحْكَامُ، وَلَا خِبْرَةٌ بِأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ هُمْ
أُئِمَّةُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، بَلْ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِنَوْعِ مُشَارَكَةٍ فِي: فِقْهِ وَأُصُولٍ، وَنُصُوصٍ، وَمَسَائِلٍ

(١) وَفِي كَلَامِ هَذَا الْجَاهِلِ مِنَ الْجَهَالَاتِ الْعَجَبِ الْعُجَابِ، وَالَّتِي يَضْحَكُ عَلَيْهَا الْعُقَلَاءُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ.

* وَهَذَا الْجَاهِلُ بِجَهْلِهِ هَذَا؛ يَطْلُبُ الشُّهْرَةَ، وَمَا هُوَ مِنَ الظَّالِمِينَ بَعِيدٍ!.

كِبَارٍ، بِلَا مَعْرِفَةٍ، وَلَا تَعْرِفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِسِرِّيرَتِهِ؛ هَلْ هُوَ طَالِبُ رِيَّاسَةٍ بِالْبَاطِلِ، أَوْ ضَالٌّ يُشَبِّهُ الْحَالِي بِالْعَاطِلِ^(١)، أَوْ اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَمَا هُوَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ. اهـ

* وَقَدْ بَيَّنَ كَذَلِكَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته حَقِيقَةَ الْجَهْلَةِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَكَشَفَ بَاطِلَهُمْ، حَيْثُ قَالَ فِي «النَّصِيحَةِ» (ص ٧)؛ وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى: «حَسَّانَ بْنِ عَبْدِ الْمَنَّانِ» الْجَاهِلِ، بِقَوْلِهِ: (وَأَصْلُ هَذِهِ الْبُحُوثِ: رُدُّوْهُ عَلَى غُفْرٍ مِنْ أَعْمَارِ الشَّبَابِ؛ تَصَدَّقْ لِمَا لَا يُحْسِنُ، وَفَسَلِ مِنْ جَهْلَةِ الْمُتَعَالِمِينَ؛ تَطَاوَلَ بَرَأْسُهُ بَيْنَ الْكِبَرَاءِ وَعَلَيْهِمْ؛ فَحَقَّقْ كُتُبًا، وَخَرَجَ أَحَادِيثًا!، وَسَوَّدَ تَعْلِيْقَاتٍ!، وَتَكَلَّمَ بِجُرْأَةٍ بِالِغَةِ فِيمَا لَا قِبَلَ لَهُ بِهِ مِنْ دَقَائِقِ عِلْمِ الْمُصْطَلَحِ، وَأَصُولِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ!).

* فَجَاءَ مِنْهُ فَسَادٌ كَبِيرٌ عَرِيضٌ، وَصَدَرَ عَنْهُ قَوْلٌ كَثِيرٌ مَرِيضٌ؛ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ مُنْتَهَاهُ إِلَّا رَبُّهُ وَمَوْلَاهُ جَلَّ فِي عِلَّاهُ.

* وَلَقَدْ كُنْتُ رَدَدْتُ عَلَيْهِ قَبْلُ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ كُتُبِي، وَبِخَاصَّةٍ فِي «سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» لِمُنَاسَبَاتٍ تَعْرِضُ؛ كَشَفْتُ فِيهَا جَهْلَهُ، وَأَبْنَتْ بِهَا عَنْ حَقِيقَتِهِ؛ حَيْثُ ظَهَرَ لِي بِكُلِّ وُضُوحٍ أَنَّهُ لِلْسَّنَةِ هَذَامٌ، وَمُتَعَدِّ عَلَى الْحَقِّ هَجَامٌ.

* فَهُوَ يَتَعَدَّى عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِالظَّنِّ، وَالْجَهْلِ، وَالْإِفْسَادِ، وَالتَّخْرِيبِ؛ بِمَا يُوَافِقُ هَوَاهُ، وَيَلْتَقِي مَا يَرَاهُ بِدَعْوَى التَّحْقِيقِ وَالتَّخْرِيجِ!). اهـ

(١) وَ«الْهَيْبِلُ» هَذَا مَا سَمَّيْتُ لِلْعِلْمِ سَمَةً، وَمَا نَشَقُّ لَهُ رَائِحَةً، حَالُهُ كَحَالِ الْبَعِيرِ الضَّالِّ فِي الصَّحْرَاءِ إِلَى أَنْ يَهْلِكَ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

* وَلَعَلَّ نَبِيْنُ بَجَلَاءِ جَهْلٍ «أَوْسِ الْمُؤَزِّنِيَّ» الْوَاضِحِ، وَتَعَالَمَهُ الْفَاضِحِ؛ فَرَأَيْنَا أَدَاءً لَوَاجِبِ النَّصِيْحَةِ، وَحِرْصًا عَلَى مَكَانَةِ الْعِلْمِ، وَمُحَافَظَةً عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ؛ رَدًّا عَلَى جَهَالَاتِهِ، وَكَشْفًا لِسُوءِ حَالَاتِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٧].

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النَّصِيْحَةِ» (ص ٧)؛ فِي رَدِّهِ عَلَى «حَسَّانِ بْنِ عَبْدِ الْمَنَّانِ» الْجَاهِلِ: (وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْضًا مِنْ إِخْوَانِنَا، دُعَاةِ السُّنَّةِ، أَوْ الْحَرِصِينَ عَلَيْهَا؛ قَدْ يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ: أَلَيْسَ فِي هَذَا الرَّدِّ إِشْهَارٌ لِهَذَا الْجَاهِلِ، وَتَعْرِيفٌ بِهِذَا الْهَدَامِ!).

فَأَقُولُ: فَكَانَ مَاذَا؟ أَلَيْسَ وَاجِبًا كَشْفُ جَهْلِ الْجَاهِلِ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُ؟! * أَلَيْسَ هَذَا نَفْسُهُ طَرِيقُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ مُنْذُ قَدِيمِ الزَّمَانِ، لِنَقْضِ كُلِّ مُنْحَرِفٍ هَجَامٍ، وَنَقْدِ كُلِّ مُتَطَاوِلٍ هَدَامٍ؟!

* ثُمَّ؛ أَلَيْسَ السُّكُوتُ عَنْ مِثْلِهِ سَبِيلًا يُغَرِّرُ بِهِ الْعَامَّةُ وَالِدَّهْمَاءُ، وَالْهَمَجُ الرَّعَاعُ؟!

* فَلْيَكُنْ إِذَا مَا كَانَ؛ فَالنَّصِيْحَةُ أَسُّ الدِّينِ، وَكَشْفُ الْمُبْطِلِ صِيَانَةٌ لِلْحَقِّ الْمُبِينِ؛ ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الْحَجَّ: ٤٠]؛ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ. اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى دَمِّ الْمُتَعَالِمِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي الدِّينِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ، يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْضَةُ؟) قَالَ: الرَّجُلُ ^(١) النَّافِهُ ^(٢) يَتَكَلَّمُ فِي أُمُورِ الْعَامَّةِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ النَّاسِ).

حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٣٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ٢٨٧ - الْإِتِّحَافُ)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ج ٢ ص ٢٥٦)، وَابْنُ حَبِيبٍ

(١) الرُّوَيْضَةُ: تَصْغِيرُ الرَّابِضَةِ، وَهُوَ الْعَاجِزُ الَّذِي رَبَّصَ عَنِ مَعَالِي الْأُمُورِ، وَقَعَدَ عَنْ طَلِبِهَا، كَمَا قَعَدَ الْمُتَعَالِمُ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ، وَمَعَ هَذَا يَتَصَدَّرُ.

وَأَنْظُرْ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ١٨٥).

(٢) يَفْصِدُ بِذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُتَعَالِمُ الْجَاهِلُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَ (السِّيَاسِيِّ، وَالْمُتَّفَقِ، وَالْجَامِعِيِّ، وَالْدُّكْتُورِ، وَالْمُفَكِّرِ...)، وَلِلْأَسَفِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْجَاهِلَ يُؤْتَمَنُ عَلَى الْأَعْمَالِ الْخَيْرِيَّةِ، وَالْمُسْتَوَلِيَّةِ، وَمَسَاجِدِ اللَّهِ، مِنْ خَطَابَةٍ، وَإِمَامَةٍ، وَتَأْذِينَ، فَيُؤْتَمَنُ الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ الْأَمِينُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَنْظُرْ: «التَّعَالَمُ» لِلشَّيْخِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٦).

(٣) وَالنَّافِهُ: الْخَسِيسُ الْحَقِيقُ.

وَأَنْظُرْ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ١٨٥).

الْأَنْدَلُسِي فِي «أَشْرَاطِ السَّاعَةِ» (ص ٨٢)، وَالْخَرَائِطِي فِي «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ» (ج ١ ص ١٨٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُدَامَةَ الْجُمَحِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ عَنْ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ، بِدُونِ زِيَادَةٍ عَنْ (أَبِيهِ) فِي الْإِسْنَادِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُدَامَةَ الْجُمَحِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرَاتٍ مَجْهُولٌ، وَضَعَفَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ١٠ ص ٢٨٧).

وَأَنْظُرِ «الْمِيزَانَ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ١٦٦) وَ«التَّقْرِيبَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٣١)، وَ«مُصْبَاحَ الزُّجَاجَةِ» لِلْبُوصَيْرِيِّ (ج ٤ ص ١٩١). وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٩١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٤٦٥)، وَالْمِزِّي فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» تَعْلِيقًا (ج ٩ ص ٤٦٩)، وَابْنُ غِيْلَانَ فِي «الْغِيْلَانِيَّاتِ» (٣١٠)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمْالِي» (ج ٢ ص ٢٦٥ و ٢٧٣)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْأَبْدَالِ الْعَوَالِي» (ص ٦٤) مِنْ طَرِيقٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُدَامَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ ^(١) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ. بِزِيَادَةٍ عَنْ (أَبِيهِ) فِي الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٩ ص ٤٦٩)؛ بَعْدَ أَنْ عَزَا الْحَدِيثَ لِابْنِ مَاجَةٍ: (رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الدَّقِيقِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ قَالَ عَنْ: (أَبِيهِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

قُلْتُ: وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ أُخْرَى يَتَقَوَّى بِهَا.

(١) قُلْتُ: وَقَدْ سَقَطَ إِسْحَاقُ مِنْ بَعْضِ الْأَسَانِيدِ؛ فَتَبَّهَ.

فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٣٨) مِنْ طَرِيقِ فُلَيْحٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، فِيهِ فُلَيْحٌ وَهُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْخَزَاعِي، وَهُوَ صَدُوقٌ فِيهِ كَلَامٌ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٣٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ وَفِيهِ: (الْفَوَيْسِقُ)، بَدَلُ: (التَّافِه).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ.

لَكِنْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْبَزَّازِ.

فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٢٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»

(ج ١ ص ٤٠٥)، وَابْنُ أَخِي مِيمِي الدَّقَاقِ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٥١)، وَالْبَزَّازُ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ١٤٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الزَّوَائِدِ» (١٢٨٨٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٧٨)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٤

ص ٥٤٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٦ ص ٢١١٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣

ص ٨٤).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ مَعِينٍ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ١٣٥): (لَمْ نَسْمَعْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِينَارٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ إِلَّا حَدِيثَ الَّذِي يُحَدِّثُ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٦ ص ١٠٥)؛ بَعْدَ أَنْ رَوَى قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ

هَذَا: (يَعْنِي: حَدِيثَ الرُّوَيْبِضَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» (ج ٧ ص ٨٨٤): (رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ

إِسْحَاقَ^(١) بِالسَّمَاعِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٨٠٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مُرْسَلًا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ فِي «الْفِتَنِ» (ص ٣٦٠) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

ﷺ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ تَالِفٌ.

وَانْظُرْ: «التَّارِيخَ» لِابْنِ مَعِينٍ (٥٦٥)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبَرْدَعِيِّ (ص ٣١١)،

وَ«الْعِلَلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢٧٩٢).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣٢٥٨) مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَيْضًا عَنْ أَنَسِ

بْنِ مَالِكٍ ﷺ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ أَيْضًا.

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (ج ٧ ص ٢٥٧).

وَقَالَ الْبَرْدَعِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ج ٢ ص ٣٢٩): (قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ

الشَّامِيُّ؟ قَالَ: شَيْخٌ رُبَّمَا أَنْكَرَ، قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ الَّذِي يَرَوِي عَنْ أَنَسٍ حَدِيثَ

«الرُّوَيْبِضَةِ» هُوَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، ابْنُ إِسْحَاقَ مَا لَهُ وَهَذَا؟.

(١) وَابْنُ إِسْحَاقَ حَافِظٌ كَبِيرٌ، وَاسِعُ الرَّوَايَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي الدِّينِ مَدَارُ الْإِسْنَادِ عَلَيْهِمْ فِي «الْعِلَلِ»

قَالَ الْبَرْدَعِيُّ: وَقَدْ كَانَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ذَاكَرَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ شَيْخٍ لَيْسَ عِنْدِي بِمَأْمُونٍ، عَنْ أَبِي قُتَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ، عَنْ أَنَسٍ، وَذَكَرْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ هَذَا أَنَّهُ صَاحِبُ أَنَسٍ، وَلَمْ أَجْتَرِئْ أَنْ أَذْكَرَ لَهُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ هَذَا الرَّجُلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرْضَاهُ، فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ هَذَا الشَّامِيُّ؟ فَأَجَابَنِي بِهَذَا). اهـ

وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ:

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ١٤٧)، وَأَبُو يَعْلَى^(١) فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٨٩ - الْمَطَالِبُ)، وَالْخَطِيبُ فِي «مَسْأَلَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِالشَّافِعِيِّ» (ص ٣٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٨ ص ٥٦)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ج ١ ص ٥١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٣٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٨ ص ٤٧)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «مُعْجَمِ السَّفَرِ» (٥٦٢)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٥٤٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رحمته الله بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ فِيهِ شِمْرُ بْنُ يَقْظَانَ، وَهُوَ وَالِدُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا ابْنُهُ، وَلَمْ يُوثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٣٧٦)، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٤ ص ٣٧٦)، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

(١) وَفِيهِ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى فِي تَفْسِيرِ الرُّوَيْضَةِ: (مَنْ لَا يُؤْبَهُ لَهُ).

قُلْتُ: يَقْصِدُ بِذَلِكَ الْجَاهِلَ الْمُتَعَالِمَ.

وَانْظُرْ: «التَّعَالَمَ» لِلشَّيْخِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٦).

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِي فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (ج ١٠ ص ٢٨٧): (رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى

الْمَوْصِلِيُّ، وَالْبَزَارُ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ رَوَاهُ ثِقَاتٌ).

وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٥٠٨).

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ٥٩٦): (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ الَّذِي:

رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فِي

«الرُّوَيْصَةِ»؟).

قَالَ أَبِي: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ

إِسْحَاقَ، وَوَجَدْتُ فِي رِوَايَةِ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

قَالَ أَبِي: وَلَا أَدْرِي مَنْ أَبُو الْأَزْهَرِ، قُلْتُ: مَنْ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى؟

فَقَالَ: حَجَّاجُ الْفُسْطَاطِيِّ.

قَالَ أَبِي: لَوْ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقَ صَحِيحًا، لَكَانَ قَدْ رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْهُ). اهـ

قُلْتُ: كَذَا قَالَ: «صَحِيحٌ»؛ بِلَا أَلْفٍ بَعْدَ الْحَاءِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ: النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ: «كَانَ»، وَحُذِفَتْ مِنْهُ «أَلْفُ تَنْوِينِ النَّصْبِ»، عَلَى

لُغَةِ: «رَبِيعَةٍ».

* وَكَانَتْ الْجَادَّةُ أَنْ تُكْتَبَ «بِالْأَلْفِ»، لَكِنَّهُ جَاءَ هُنَا عَلَى لُغَةِ: «رَبِيعَةٍ»؛ فَإِنَّهُمْ لَا

يُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ «النَّصْبِ أَلْفًا»؛ كَمَا يَفْعَلُ جُمْهُورُ الْعَرَبِ، بَلْ يَحْذِفُونَ

التَّنْوِينَ، وَيَقْفُونَ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، وَلَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَتِهِ

مُنَوَّنًا فِي حَالِ الْوَصْلِ؛ غَيْرَ أَنَّ الْأَلِفَ لَا تُكْتَبُ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ مَدَارُهُ عَلَى الْوَقْفِ، وَقَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ، وَالْآثَارِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ: شَيْءٌ كَثِيرٌ، وَشَوَاهِدُ لُغَةٍ: «رَبِيعَةٌ» أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، شِعْرًا، وَنَثْرًا، وَلُغَةً: «رَبِيعَةٌ» هِيَ إِحْدَى ثَلَاثِ لُغَاتٍ لِلْعَرَبِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْإِسْمِ الْمُنَوَّنِ؛ نَحْو: سَمِعْتُ أَنَسَ، وَرَأَيْتُ سَالِمًا.^(١)

وَالثَّانِي: الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ: (حَدِيثِ: ابْنِ إِسْحَاقَ)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ خَبَرٍ: (كَانَ)، وَاسْمُهَا: (ضَمِيرُ الشَّانِ)، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْ كَانَ هُوَ؛ أَيِ: الشَّانِ وَالْحَدِيثِ، حَدِيثَ ابْنِ إِسْحَاقَ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَضَمِيرُ الشَّانِ كَثُرَ دَوْرَانُهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَارِزًا، وَمُسْتَتِرًا، وَمَحْذُوفًا؛ فَنَقُولُ: يَكُونُ «ضَمِيرُ الشَّانِ» بَارِزًا، وَهُوَ «مُبْتَدَأٌ»، أَوْ اسْمٌ لِـ «إِنَّ» أَوْ «إِحْدَى أَخَوَاتِهَا»، أَوْ «مَفْعُولٌ أَوَّلٌ» فِي بَابِ «ظَنَّ»، وَ«أَخَوَاتِهَا»، وَيَكُونُ مُسْتَتِرًا مَرْفُوعًا اسْمًا «لِلْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ» فِي بَابِ «كَانَ»، وَ«كَادَ».

* وَيَأْتِي «ضَمِيرُ الشَّانِ» مَحْذُوفًا مَنْصُوبًا اسْمًا لِـ «إِنَّ» الْمُثْقَلَةِ، أَوْ «إِحْدَى أَخَوَاتِهَا»، وَكَذَلِكَ: «إِنَّ»، وَ«أَنَّ»، وَ«كَانَ» الْمُخَفَّفَاتِ، وَيُحْذَفُ أَيْضًا مَفْعُولًا أَوَّلًا فِي بَابِ «ظَنَّ»، وَلِكُلِّ ذَلِكَ شَوَاهِدٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ، وَلُغَةِ الْعَرَبِ شِعْرًا، وَنَثْرًا.^(٢)

(١) وَانْظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٧)، وَ(ج ٨ ص ٨٣)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٦ ص ٢٥٢)، وَ(ج ٨ ص ٢٦٢)، وَ(ج ٢٢ ص ٨٧)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٢١)، وَ«شَرْحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» لِلشُّيُوطِيِّ (ج ٥ ص ١٨٠).

(٢) وَانْظُرْ: «شَرْحُ قَطْرِ النَّدى» لِابْنِ هِشَامٍ (ص ٣٥٦)، وَ«أَوْصَحَ الْمَسَالِكِ» لَهُ (ج ٢ ص ٦٠ وَ ٦٣)، وَ«مُعْنِي اللَّيْلِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٨٣ وَ ٢٠٤ وَ ٣٧٨)، وَ«شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ» لِلأَشْمُونِيِّ (ج ٤ ص ٣٥١)، وَ«شَرْحُ سُنَنِ

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِعْصَامِ» (ج ٢ ص ٦٨١)؛ عَنْ تَفْسِيرِ الرُّوَيْضَةِ:
(قَالُوا: هُوَ الرَّجُلُ النَّافِهُ الْحَقِيرُ يَنْطُقُ فِي أُمُورِ الْعَامَّةِ، كَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي أُمُورِ
الْعَامَّةِ، فَيَتَكَلَّمَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورِ السَّمْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَرَائِبِ الْأَحَادِيثِ» (ج ٢ ص ٥٢٧):
(تَفْسِيرُ الرُّوَيْضَةِ مَذْكُورٌ فِي الْحَدِيثِ، وَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ تَصْغِيرُ الرَّابِضَةِ، وَهِيَ الدَّابَّةُ
الَّتِي تَرْبِضُ فَلَا تَتَحَرَّكُ، فَشَبَّهَ الرَّجُلَ الدُّونُ بِهِ.^(١))

وَأَمَّا النَّافَةُ فَهِيَ: الْخَسِيسُ، الْخَامِلُ مِنَ النَّاسِ، وَلِذَلِكَ كُلُّ خَسِيسٍ نَافٍ. اهـ
هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ
- إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ
يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى
آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

النَّسَائِيُّ لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٠)، وَ«الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ٩٨)، وَ«شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ» لِابْنِ عَقِيلٍ (ج ١
ص ٢٦١ و ٢٦٦ و ٣٥١ و ٣٥٩)، وَ«السِّيَرُ الْحَثِيثُ» لِفَجَّالٍ (ج ٢ ص ٥١٦ و ٥١٩)، وَ«تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ»
لِلْمُرَادِيِّ (ج ١ ص ٢٢٧)، وَ«مُخْتَصَرُ مُعْنَى اللَّيْلِ» لَشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ١٠٤)، وَ«شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ» لَهُ
(ج ٢ ص ١٥٠).

(١) فَرِضَ عَنْ: (الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ)، فَلَمْ يَطْلُبْهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الرَّبَانِيِّينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَمْ
يَبْحَثْ فِي مَسَائِلِ عِلْمِ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ جَامِدٌ لَا يَتَحَرَّكُ، لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ هُوَ الَّذِي يُؤَصِّلُ فِي الْعَبْدِ الْبَحْثَ فِي الْفِقْهِ
الصَّحِيحِ.

فَهُوَ رَبَضَ عَلَى: (الْعِلْمِ الْأَكَادِيمِيِّ)، عِلْمِ الْجَامِعَاتِ، وَعِلْمِ الشَّهَادَاتِ، وَهَذَا الْعِلْمُ يُؤَصِّلُ فِي الْعَبْدِ الْجَهْلَ
الْمُرَكَّبَ بِعِلْمِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الرقم الموضوع

- (١) يَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْ هَذَا الْجَاهِلِ الْحَدَّادِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِي الْعِلْمِ بِجَهْلٍ مُرَكَّبٍ، لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْجَاهِلِ الرَّبِّيْعِيِّ..... ٥
- (٢) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ فِي دِينِنَا الْإِسْلَامِيِّ لَا بَأْسَ بِالرَّدِّ عَلَى: «أَوْسِ الْمُؤَزَّنِيْقِيِّ» الْجَاهِلِ، حَتَّى لَوْ كَانَ جَاهِلًا فِي الْعِلْمِ لِفَضْحِهِ بَيْنَ النَّاسِ مَا دَامَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَى جَهْلِهِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَأَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ خِطَابَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا يُخَاطَبُ خِطَابَ الْمُبْتَدِعِينَ..... ٦
- (٣) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ذَمِّ الْمُتَعَالِمِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي الدِّينِ..... ٩

